



UNHCR
The UN Refugee Agency

هبوط أعداد اللجوء: نداء يوقظ الإتحاد الأوروبي؟

رايموند هول

الإتحاد الأوروبي فقط، ولكن هناك الكثير الذي يجب القيام به خارج حدود الإتحاد الأوروبي. يجب على دول الإتحاد الأوروبي دعم تطوير قدرات اللاجئين في الدول المجاورة والعمل على بناء حماية وإيجاد حلول هناك في أوطان اللاجئين. وسيؤدي تعزيز الحماية في مثل تلك المناطق، والتأكد من حصول اللاجئين على بعض تلك الحلول القوية أو الحصول على درجة مقبولة من الإعتماد على النفس، ليس فقط إلى تحسين مستويات حقوق اللاجئين وحالتهم ولكن أيضاً ستخفف من الضغوط التي تشجع الحركة الثانوية المتقدمة للاجئين.

سيثير أي فشل للإتحاد الأوروبي في السيطرة على سبل الوصول إلى أرضيه وإجراءات اللجوء أمام أولئك الساعين للحصول على حمايته القلق الشديد نحو مسؤوليات الحكومات واحترامها للقانون الدولي. ولا يضرب هذا الأمر فقط مثل سبب ولكنه أيضاً يخطر في حل نظام الدولي لحماية اللاجئين الذي يعتبر أحد الدعامات الرئيسية لاتفاقية ١٩٥١. وفي الوقت الذي تتحرك فيه الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي نحو المرحلة الثانية لتطوير نظام لجوء أوروبي مشترك، نأمل أن ينتبهوا إلى قضية اتجاهات اللجوء البارزة في تقرير المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة - وينظرون إليها كفرصة لإعادة حماية اللاجئين في مركز سياسة اللجوء.

رايموند هول هو مدير مكتب المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في أوروبا (hall@unhcr.ch). استندت هذه المقالة على خطاب قدم في دورة مؤسسة Cicero الدولي حول سياسة الهجرة واللاجئين في الإتحاد الأوروبي، في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٤.

١ مستويات واتجاهات اللجوء في الدول الصناعية، ٢٠٠٤، نشرت في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥: www.unhcr.ch
٢ Raymond_Hall.pdf، www.cicerofoundation.org
hall_nov_٠٤.pdf

إلى أوروبا، يبدأ المهاجرون المنتظرون بتقديم طلبات الحصول على اللجوء لأنه الطريق الوحيد لتنظيم إقامتهم. وفي نهاية إجراء اللجوء، يرفض القليل فقط من تلك الحالات ويطلب منهم العودة إلى أوطانهم. كل هذا يغذي الاعتقاد الذي يدعي بأن الحكومات الأوروبية فقدت السيطرة على حدودها وعلى أنظمة اللجوء أمام المهربين والأفراد الذين يسئون استخدام نظام اللجوء. وكنيجة لذلك، ازدادت الاتهامات التي يوجهها الرأي العام نحو طالبي اللجوء ووشمهم بحاجز جعل الآخرين يتغاضوا عن حقيقة أن الكثير من اللاجئين جاؤوا بالفعل من مناطق تميزت بالنزاع والانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان وبالتالي هم بحاجة للحصول على حماية.

إضافة لذلك، سعد القلق على الأمن القومي من التصورات العدائية وردود الأفعال الناجمة من الخوف من الأجانب

إضافة لذلك، سعد القلق على الأمن القومي من التصورات العدائية وردود الأفعال الناجمة من الخوف من الأجانب أمام أي تصرفات شاذة. لذا يجب أن تتوصل الحكومات إلى تفاهم مع القلق التشريعي للسيطرة على حدودهم ومحاربة الهجرة غير الشرعية من خلال التزاماتها التطوعية في تحديد وتقديم أنواع الحماية للاجئين.

على المستوى الوطني، راجعت العديد من الدول «القديمة» الأعضاء في الإتحاد الأوروبي قوانين اللجوء في اتجاه نحو فرض المزيد من القيود عليها؛ وعلى المستوى الأوروبي دمجت العديد من هذه البنود التقييدية أو أضيفت إلى النصوص الأوروبية من خلال بنود الاستثناءات، سمح للإنتقاص وترك المجال أمام تقدير الحكومة ذاتها. وقد أعجبت بعض الحكومات الأوروبية بأسلوب نقل المسؤولية، مقترحين عودة طالبي اللجوء من الإتحاد الأوروبي إلى مراكز معالجة الطلبات الخارجية.

وبالتبع يمكن حل «مشكلة» اللجوء في

رفعت المخاوف حول الهجرة غير الشرعية وانتشار الإرهاب الدولي من مكانة قضية اللاجئين لتحتل المراكز الأولى في جداول الأعمال الجماعية والفردية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. وأصبحت قضايا اللجوء والهجرة غير الشرعية من القضايا التي تؤدي إلى إسقاط حكومات، حيث يمكن أن تستخدمها المجموعات اليسارية كورقة رابحة، ويمكنها أيضاً أن تريح أو تخسر الانتخابات. إلا أن الأعداد الحقيقية لطالبي اللجوء ليست هي السبب الحقيقي خلف هذه الظاهرة.

وأشار التقرير الأخير للمفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة الخاص بإحصائيات اللجوء^١ إلى أن مستويات طلبات

اللجوء في أوروبا في هبوط حاد، فقد هبطت بنسبة ٢١٪ من ٣٩٦٨٠٠ في عام ٢٠٠٣ إلى ٣١٤٣٠٠

في عام ٢٠٠٤. وسجلت دول الإتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين في عام ٢٠٠٤ طلبات لجوء أقل بنسبة ١٩٪. ومقارنة بحجم السكان المحليين، استلمت قبرص أكبر عدد لطلبات اللجوء في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠٤ (٢٢ طالب لجوء لكل ١٠٠٠ مواطن)، تلتها النمسا (١٨) ثم النرويج (١٥). وفي الواقع، لا يمكن القول بأن الإتحاد الأوروبي غير قادر على تحمل مثل هذه الأعداد.

ويعتبر تفسير استمرار قضية اللجوء المتنازع عليها من الأمور المعقدة جداً، لأنها تكمن في حقيقة أن اللاجئين وطالبي اللجوء الذي يصلون إلى أوروبا اليوم لينخرطون في مجتمعات أكبر وفي الحركات العالمية الكبيرة المتزايدة للمهاجرين الذين يبحثون عن حياة أفضل في الدول الاقتصادية الكبرى. وبما أن هناك قنوات قانونية قليلة جداً للهجرة إلى أوروبا، لجأ طالبو اللجوء والمهاجرون الاقتصاديون إلى وسائل غير قانونية للوصول إلى هناك، والتي تكون عادة من خلال شبكات التهريب. وحال وصولهم